

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في  
الصحافة الوطنية

12/06/2014

## Maroc: Nouvelle édition du Forum du Festival Gnaoua et musiques du monde

Les 13 et 14 juin sous le thème «L'Afrique à venir»

Le troisième Forum du Festival Gnaoua et musiques du monde d'Essaouira, inscrit dans le cadre de la 17ème édition de ce festival, se tiendra les 13 et 14 juin sous le thème : «L'Afrique à venir». Créé il y a deux ans, en partenariat avec le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)**, le forum se déroulera en quatre panels thématiques, après une conférence inaugurale de Doulaye Konate (Mali), président de l'Association des historiens africains, indiquent les organisateurs dans un communiqué.

Un prestigieux panel composé d'intervenants émérites sont attendus pour y prendre la parole et débattre avec le public : historiens, anthropologues, cinéastes, intellectuels, chercheurs qui viendront du Burkina Faso, du Mali, du Sénégal, de France, du Canada, des Etats-Unis et du Maroc feront de ce forum un espace d'échange ouvert et un véritable lieu de débat, pour repenser le Maroc africain, son histoire et ces espaces où les relations humaines se sont forgées au-delà des frontières géopolitiques, selon la même source.

Les panélistes interviendront lors de ces deux journées de réflexion, de débat et de partage sur «L'Afrique et la mondialisation, une longue histoire», «Pour un enseignement de l'histoire de l'Afrique au Maroc», «Repenser les relations historiques entre l'Afrique du Nord et subsaharienne à travers l'étude des minorités religieuses et ethniques: cas des juifs sahariens», «Identités, territoires et Etats en Afrique», «Maroc, politique migratoire et comment penser le pluralisme religieux», «Libre circulation des personnes en Afrique : réalités et défis», «Cognitions sahariennes et hassaniennes du Sahara atlantique» et «Mobilité forcée à partir de l'Afrique subsaharienne vers le Maroc : perspectives d'intégration».

<http://fr.allafrica.com/stories/201406111175.html>



# إبداعات وراء القضبان ترصد تجارب مريرة للمعتقلين

1072812



من اجواء اللقاء

كانت مدينة اكادير يومي 7 و6 يونيو المنصرمين على موعد مع فعاليات لقاء «إبداعات وراء القضبان»، والذي تضمن شهادات عن تجارب مريرة لمعتقلين ومعتقلات سياسيين وسجناء الرأي زمن العتمة والاستبداد، وعروضا في مؤلفات أدبية وانتاجات سينمائية من قبل مختصين، فضلا عن فقرات فنية رائعة أعادت الاعتبار للكلمة والعود المناضل.

في الجلسة الافتتاحية القى الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان كلمة نوه فيها بالمبادرة التي تندرج ضمن رهانات اللجان الجهوية لحقوق الانسان، سعيا لحفظ الذاكرة المنيرة لتضالات الشعب المغربي وقواد الحية وهي التضالات التي اثمرت مغرب اليوم، مغرب الديمقراطية وحقوق الانسان.

وقد ذكر الامين العام بالانتاج الغزير لمعتقلي الرأي وضحايا سنوات الرصاص في مجالات أدبية وحقول علمية شتى، حرص المجلس على طبعها ونشرها تعميما لصفحات مجيدة من تاريخ المغاربة.

ومن جانبه، اوصى رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان باكادير، الجهة المنظمة للقاء، بجعل هذه التظاهرة موعدا سنويا احتفاء بالكلمة الملتزمة واعترافا بمن ابدعوا وراء القضبان، ايمانا منهم بالحياة في كنف مجتمع العدل والإنصاف.

ولعل ما ميز هذا اللقاء هو الحفل الختامي الذي احيى فيه المغني الملتزم سعيد المغربي امسية عرفت حضورا مكثفا لجمهور متعطش للأغنية الملتزمة، ذهب البعض الى اعتباره إنصافا موسيقيا.

# الصبار يدعو الأحزاب السياسية إلى ضبط تدبير أرشيفها

16/30/93



محمد الصبار

وأضاف أن احتفال المغرب باليوم العالمي للأرشيف يعد مناسبة سانحة لنشر ثقافة الأرشيف والتداول بشأن واقع أرشيف الأحزاب السياسية المغربية. اعتبارا لدورها في تاطير المواطنين ونشر ثقافة المواطنة.

من جهته، أبرز الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، أن المسار الديمقراطي للمغرب يقوم بالأساس على التعددية الحزبية، مشيرا إلى أن الأحزاب السياسية، التي تضطلع بنور هام كفاعل ومنظر في السياسات العمومية ومؤطر لعموم المواطنين، تفاعلت وواكبت مختلف الصراعات والأحداث التي شهدتها المغرب. وعلى هذا الأساس، يضيف الصبار، فإن هذه الأحزاب تتوفر على كثير من المستندات والوثائق والصور والأشرطة التي تؤرخ وتواكب مختلف الأحداث السياسية والحقوقية التي شهدتها المغرب، مسجلا أن استغلال هذا الرخام من الأرشيف سيساهم بشكل كبير في صيانة الذاكرة الجماعية

وأن الأحزاب السياسية مدعوة لتحمل مسؤوليتها في ضبط تدبير أرشيفها وتيسير ولوج الباحثين والدارسين في تاريخ المغرب إليها.

وأضاف أن المغاربة يولون أهمية بالغة لتاريخهم، البعيد منه أو القريب، الذي أسهمت الأحزاب السياسية في كتابة العديد من فصوله، مشيرا إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يحرص على دعم ومواكبة كل المشاريع الرامية إلى الارتقاء بتدبير الأرشيف الوطني.

يشار إلى أن إشغال هذا اللقاء تواصل بتنظيم جلستين سيقدم خلالها ممثلون عن كل من حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية والحركة الشعبية، عروضاً حول تدبير هذه الأحزاب لأرشيفها، أما الجلسة الثانية فهي تكتسي طابعا أكاديميا سيقدم فيها أساتذة جامعيون تجاربههم وتقييمهم حول ذات الموضوع.

أكد وزير الثقافة، محمد الأمين الصبيحي، أن المغرب أعد كل الشروط والمستلزمات التشريعية والتنظيمية في مجال صيانة الرصيد الوثائقي للمملكة، بما يبرز عراقة المغرب ويعزز حضوره وإشعاعه الثقافي والعلمي ويحفظ ذاكرة ما أنتجته الأجيال المتعاقبة في شتى الحقول المعرفية.

وأوضح الوزير، في كلمة بمناسبة تنظيم مؤسسة أرشيف المغرب ليوم دراسي في موضوع "أرشيف الأحزاب السياسية المغربية"، إحتفاء باليوم العالمي للأرشيف الذي يصادف 9 يونيو من كل سنة، أن صيانة الذاكرة الجماعية تستمد أهميتها من كونها تكرس الانتماء للوطن وتتيح إمكانيات توظيفها العلمي المأمول من إيمان الدارسين والباحثين بالشكل الأمثل، تفعيلاً لحق الولوج إلى المعلومة. وأضاف أن تحضر الشعوب والمجتمعات لم يعد يقاس فقط بما تحققه من منجزات صناعية واقتصادية وعمرانية وسوق تكنولوجي وخبرات علمية، بل أيضا بما تتوفر عليه من كنوز موثقة ومعالم ومخطوطات تراثية وتراكبات فكرية وثقافية وإبداعات في شتى الحقول.

واعتبر الصبيحي أن أرشيف الأحزاب السياسية أصبح وأكثر من أي وقت مضى يحتل مكانة متميزة، خاصة بالنظر إلى الأدوار الحولية له من قبل دستور المملكة والمتمثلة في التاطير والتعبير عن تطغعات المواطنين في مجال بلورة وتنفيذ البرامج والسياسات العمومية، مشيرا إلى أن تجميع الرصيد الوثائقي للأحزاب السياسية يبقى عملا ضروريا في تسليط الضوء على التجربة الحزبية في تجلياتها الفكرية والتاريخية والتنظيمية وفهم مجمل التحولات والتفاعلات التي شهدتها السياسة المغربية في مختلف الحقب.

من جانبه، أكد مدير مؤسسة أرشيف المغرب، جامع بيضا، أن مجال الأرشيف تعرض على مدى عقود للإهمال، وأن معالجة هذا الخلل يتطلب حملات تصنيفية تروم إزالة الغموض السائد لدى عامة الناس الذين لا يفرقون بين صلاحيات المكتبات العمومية وصلاحيات مراكز الأرشيف. لذلك، يقول بيضا، بما أن الأرشيف يكتسي أهمية وطنية وإستراتيجية، فإن ذلك "يسقط عنه نسبيا طابع الخصوصية، سواء تعلق الأمر بأرشيف بعض العائلات أو الأحزاب السياسية أو النقابات وجمعيات المجتمع المدني".





## البرلمانيون يردون على جطو واليزمي

### يقدم الحساب أمام مجلس النواب

51833

الرباط- خالد مجدوب

بعقد مجلس النواب جلسة عمومية يوم 23 يونيو تخصص لمناقشة العرض الذي تقدم به إدريس جطو، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

ومن المنتظر أن تعرف الجلسة نقاشا حادا، خصوصا في ظل المعطيات والإشكالات التي سبق أن رصدتها جطو في عرضه الأخير أمام مجلسي البرلمان.

وكان جطو، رئيس المجلس الأعلى للحسابات، قد انتقد عدم واقعية توقعات الحكومة وضعف وتيرة تنفيذ ميزانية الاستثمار، وهو ما يكشف ببطء المشاريع المنجزة.

والج جطو على ضرورة إصلاح صناديق التقاعد وصندوق المقاصة بالنظر إلى الإشكالات التي تعرفها، مشيرا إلى أن المجلس سبق يوم 150 مهمة افتتاح سنة 2013.

كما انتقد إدريس جطو بعض شركات التفويض التي تخل بواجباتها على مستوى تنفيذ البرامج الاستثمارية وتقديمها لمعطيات مالية غير مضبوطة من خلال احتساب مصاريف غير مبررة، والمبالغة في قيمة الاستثمارات واتخاذ قرارات دون الرجوع إلى السلطة المختصة، وهو ما يؤدي إلى تحقيق أموال غير مستحقة.

وقال إن نسبة الأشخاص الذين لم يدلوا بتصريحات عن ممتلكاتهم يبلغ نحو 20%. حيث وجهت لهم تنبيهات لتسوية وضعيتهم، موجهة انتقادات لتدبير الجماعات الترابية التي ما تزال تعتمد على مداخل الدولة، وللسياسة الدوائية المعتمدة بالمغرب.

من جهة ثانية، من المنتظر أن يقدم إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عرضا أمام غرفتي البرلمان يوم 16 من الشهر الحالي.

وسيعرض اليزمي الجزء المملوء والفارغ من الكاس بخصوص وضعية حقوق الإنسان بالمغرب.

## كسر الخاطر : أرشيف بدون ماض، ولا تاريخ؟

مرت احتفالات اليوم العالمي بالأرشيف، بدون تأثير كبير على المشهد الوطني. لا ظلال على الحاضر ، بل نقاش يبدو غارقا في البرودة التي تصاحب الارشيف عادة. كلمة وزير الثقافة، كانت، ربما كما تقتضي المناسبة (ظهور بروتوكولي) مغرقة في العمومية، بل ارشيفة بالمعنى الذي يمكن أن يكون للكلمة من عتاقة ، في الخطاب السياسي المغربي.

الوزير اكتفى بالمقارنة الفضفاضة لدور الاحزاب الدستوري وعلاقة ذلك بالسياسات العمومية! مشيرا إلى أن «تجميع الرصيد الوثائقي للأحزاب السياسية يبقى عملا ضروريا في تسليط الضوء على التجربة الحزبية في تجلياتها الفكرية والتاريخية والتنظيمية وفهم مجمل التحولات والتفاعلات التي شهدتها السياسة المغربية في مختلف الحقب».

كلام عام بدون مضمون بعيد. بالرغم من أن مؤسسة أرشيف المغرب عندما نظمت يوما دراسيا في موضوع «أرشيف الأحزاب السياسية المغربية»، احتفاء باليوم العالمي للأرشيف الذي يصادف 9 يونيو، لم تكن مثله، في تقديرنا.

يبدو ذلك من خلال كلمة مديرها السيد جامع ايضا التي ركزت على ثلاثة افكار أساسية:

- مجال الأرشيف تعرض على مدى عقود للإهمال

- إسقاط طابع الخصوصية، سواء تعلق الأمر بالعائلات أو الأحزاب السياسية أو النقابات وجمعيات المجتمع المدني

- ارتباط ثقافة الأرشيف بثقافة المواطنة.

ويمكن الاحتفاظ بفكرة «إسقاط طابع الخصوصية» بما هي تعني . خصوصية التاريخ، من خلال تركيزه في الطابع الخاص ( العائلي، الحزبي .. الفتوي)، وهي الفكرة التي سبق للمؤرخ والمفكر عبد الله العروي أن أثارها في كتابه عن المغرب والحسن الثاني.

كما يمكن أن نضيف أن الارشيف هو الدليل المادي على التاريخ أو الشكل الملموس للماضي، يتجاوز التفكير الهلامي عنه إلى التفكير العميق، بثلاثة مستويات على الأقل :

1 - بعض الأرشيف هو الجسد ، جسد المناضل الذي يحمل في لحمه وفي أطراف جسده جزء من أرشيف حزبه..ومن لا تاريخ نضالي له، لا أرشيف له.

2 - الأرشيف جزء من كل، فهو ضمانة لذاكرة وطنية موحدة، وهو ما يدخل في صلب المصالحة الوطنية.

لماذا شرعنا في الإنصاف والمصالحة، مصالحة مع التاريخ، مع المجال، مع المرأة، مع اللغة الامازيغية، كل هذا مجهود من أجل أن تكون لنا ذاكرة وطنية مشتركة، ليس ذكارات تتنازع الشرعية وتتصادم حول التاريخ وفيه..

**وهنا يمكن القول أننا ما زلنا بعيدين عن الهدف: يمكن الاعتراف بأن مقاله محمد الصبار يدخل بالفعل في هذا الافق الكبير، كما أنه امتداد لاعمال هيئة الإنصاف والمصالحة الوطنية الكبرى..**

وقد جاء في حديثه أن «المسار الديمقراطي للمغرب يقوم بالأساس على التعددية الحزبية وعلى أن الأحزاب السياسية تفاعلت وواكبت مختلف الصراعات والأحداث التي شهدتها المغرب، وأن الأحزاب تتوفر على كثير من المستندات والوثائق والصور والأشرطة مما يساهم بشكل كبير في صيانة الذاكرة الجماعية. ويبقى أن نضيف أنه في فترات الانتقالات السياسية الاستراتيجية، يكون الارشيف مصدر رهانات سياسية ورهانات حول السلطة في غاية الاهمية (الخوف مثلا من فتح ملف بعينه)، ومن ثمة فإن القيمة الديمقراطية لبلد بعينه تقاس ، في هذه الحالة بسياستها في الوصول وسهولة الوصول إلى ارشيف الدولة. وعليه فإن كل بياض هو عيب في الارشيف ، في التاريخ ، في المصالحة وفي الذاكرة الجماعية (ارشيف بدون ملفات المهدي أو المختطفين الاخرين لن يكون ارشيفا تاما).. والمبدأ الرئيسي، لا سيما بالنسبة للإدارة هو أن تجر مصالحها على أن تقدم للارشيف كل الوثائق التي انتهت صلاحيتها الادارية. والأجهزة هنا بالمصطلح العام والكلبي.

كما يقتضي مبدأ احترام المانح معالجة الوثائق بناء على صدورها وليس على مضمونها، وعليه تصنيفها وترتيبها مع الحرص على العلاقة الوثيقة (العضوية ) مع الكيان الذي قدمها، وهو هنا الاحزاب السياسية المغربية..

قضية الارشيف تبدو، في منحنى آخر غريبة في بلادنا، عادة ما يراد فيها للماضي أن يدخل النسيان، وليس الارشيف( كما لو أن النسيان هو طريقة السياسة الوحيدة في الارشفة !!).

وبالرغم من أن الماضي (أو التاريخ) ما زال هو الغذاء الدائم لكيانين سياسيين رئيسيين، كفاعلين في الحقل الوطني، هما الملكية والاسلام السياسي، فإن ما يراد للقوى السياسية ولا سيما التقدمية وخصوصا الاتحاد هو أن يتخلى عن هذا الماضي أو هذا التاريخ(كما لو أن 50 سنة أثقل بكثير من ستة قرون أو اربعة عشر قرنا ، بالقياس الزمني وليس بالقياس الرمزي أو الشرعي ).

الفكرة الأخرى التي تتبادر الى الذهن هو التدبير الابداعي للارشيف، اي باعتباره جزءاً من كل، فيه السينما، المسرح، البحوث التاريخية، الفنون، المتاحف، المهرجانات.. الخ..

## من وراء قضبان سجن سلا معتقل يبعث بدل رسالة رسائل الى العدل والسجون وحقوق الإنسان 11 يونيو 2014

إن كان ما حصل بسجن آيت ملول بأكادير من فضائح , عرى الواقع المرير لتدبير شؤون بعض المؤسسات السجنية , والإختلالات التي تطل علينا بين الفينة والأخرى , وصلت الى حد ممارسة الرذيلة على بعض من أوكل إليهم أمر المساهمة في التدبير , وإن كذبت الدولة تقارير الحقوقيين سواء داخل البلاد أو خارجها , وكذبت الرسائل المنهارة على المندوبية السامية لإدارة السجون ووسائل الإعلام , والجمعيات الحقوقية , وشهادات من أفرج عنهم , فإن التأكيد على ذلك أصبح قاب قوسين أو أدنى من الحقيقة.

توصلت هبة بريس برسالة مستعجلة من لدن السجين المدعو ” مراد بوزياني ” رقم إعتقاله 99891 بالسجن المحلي بسلا , يتظلم من خلالها من بعض الممارسات المخلة البعيدة عن القانون المنظم للسجون من جهة , والماسة بحقوقه كسجين , عنواتها الشطط الذي يمارسه بعض الموظفين , هذا نصها كاملا كما توصلنا به:  
بيان هام وعاجل من خلف أسوار سجن سلا  
نداء إلى وزير العدل ومندوب السجون وأحمد الصبار  
في الوقت الذي يصارع المغرب متهميه بالتعذيب وخرق حقوق الإنسان وانتهاك كرامة المواطنين , وفي الوقت الذي يسعى فيه جاهدا لمسح التهمة عن نفسه بكل ما أوتي من حجج وأدلة , يأبى الواقع المرير الصادم إلا أن يظهر صحة ماذهب إليه من يتهمون المغرب ...

وحالتي عينة صارخة صادمة في زمن الترفيع والتطليل والتزوير ...  
أنا السجين مراد بوزياني المعتقل تحت رقم اعتقال 99891 نزيل سجن سلا الزاكي المصاب بداء السكري والمضرب عن الطعام منذ يوم 3 يونيو والذي قضى جزء غير يسير من محكوميته حين استقدمه لسجن سلا في زناينة كانت في الأصل مرحاضا تفتقر لمقومات عيش كلب فبالأحرى إنسان حيث لاهواء يدخلها ولا نور باب مصفح وبغير شبك ولا نافذة ...

يشرف على حصص تعديبي النفسي جلاد عات , صاحب صيت دافع في المجال في شخص رئيس المعقل (أحمد بوجدية) الملقب ” برامبو ” وبالناكأة وصمة العار على جبين مندوبية السجون والمشهد الحقوقي والحامل للإرث الثقيل من الجرائم والإنتهاكات حيثما حل وارتحل ...  
فقد راسلت المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعي المزري , ولي مشكورا ندائي ووقف عيانا على وضعي الخانق المتأزم وأعطى أوامره بنقلي العاجل من الزناينة المرحاض التي مكنت فيها خمسة أشهر , فظاهرت الإدارة فعلا بانصياعها لقراره لكن حقد رئيس المعقل الدفين ونفسيته الإنتقامية الإجرامية أبظنت لي الشر وقررت الإنتقام ولو بعد حين , فلم يكد يمضي على نقلي سوى يومين حتى بدأ يمارس علي مسلسلا جديدا من الخنق والتضييق بمنعي من الخروج للفسحة , مرورا بتحريش السجناء المرضى نفسانيا علي , وإغراءهم بإيدائي مقابل سحائر أو مايطمعهم في تنفيذ نزواته مع ابتزازي بطلب مبلغ ثلاثين ألف درهم كمقدم وخمس آلاف درهم كل شهر لتحسين ظروف إيوائي .  
أضف إلى ذلك رسائل التهديد المبطنة التي يبعثها مع ثلة من موظفيه , والمشيرة صراحة إلى إقحام أفراد من أسرتي في الصراع وتلفيق تم لهم مما اضطر بعضهم للتوقف عن زيارتي خوفا من التورط في مقلب يعد لهم من طرف هذا المسؤول الذي يتبجح بيد طويلة له في المندوبية متمثلة في رفيق مسيرته مسؤول أمن السجناء (ع.ب) .  
وإزاء هذا الوضع المأساوي الذي يفوق التحمل والذي جعلني أعيش جحيما لا يطاق ودفعنا للظلم عن نفسي فقد قررت الدخول في إضراب عن الطعام ردا لعاديات هذا الظالم مع علمي بتداعياته الخطيرة علي أنا المصاب بداء السكري .

ومن هذا المنبر الحر أتوجه للمسؤولين المعنيين مباشرة بقطاع السجون وأخص منهم وزير العدل ومندوب السجون **والأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان** ...  
وأناشدهم بضرورة التدخل وإيفاد لجنة استماع لتقف عن قرب , على مأساتي وفتح تحقيق نزيه وشفاف يرفع عني هذا الظلم ويوقف هذا المسؤول عند حده , فلئن كان المغرب يقف موقفا لا يجسد عليه أمام خصومه الذين يرقبون كل فرصة لتشويهه فعلى المسؤولين التدخل ومنع هذه التجاوزات والتي ما أكثرها في السجون وبطلها ( أحمد بوجدية )  
وأمثاله الذي يتبجح متحديا كل من يريد رفع شكايته به لإيقافه عند حده قائلا :

“أنطح الحيط أو اشرب البحر لي ماعندو سيدو عندو لاله وأمثالك فعلت فيهم في تولال كذا وكذا وماصورو والو...”  
يقصد جرائمه التي يندى لها الجبين في سجن تولال 2 والتي يبدو أنه كوفي عليها بتفقيته على رأس هرم سجن الزاكي البقرة الحلوب الذي يتصرف داخله وكأنه ضيعة من ضياعه أنشئت خصيصا لتضخيم رصيده ومن خالفه داسه وماهمه تشوهت سمعة الوطن أو لطخت صورته

## باشا طانطان فوق القانون، ضد الصحافة الوطنية

يؤسفنا في الأمانة العامة للنقابة المستقلة للصحافيين المغاربة، في هذه الأيام التي يتوق فيها المغاربة إلى مغرب جديد في ظل دستور جديد، يضمن تطبيق حقوق الإنسان، التي منها الحريات الفردية والعامة، الذي صادق عليه الشعب المغربي بتاريخ 01 يوليوز 2011، وفي هذه الأيام التي يحقق فيها المغرب ذاته، وفي هذه الأيام التي يدور الحديث فيها عن مغرب ديمقراطي حديث .. يؤسفنا أن ننهى إلى علم الجهات المختصة، وإلى الرأي العام الوطني، من باب واجبنا كمهنيين، ومن باب مسؤوليتنا كأمانة عامة للنقابة، أنه بقلق شديد، بلغ إلى علمنا عبر فرع النقابة بجهة كلميم السمارة، خبر الاعتداء الشنيع المتمثل في السب والشتم -الجرمة التي يعاقب عليها القانون المغربي- والمنع من تغطية فعاليات النسخة العاشرة لموسم طانطان، المقامة بساحة السلم والتسامح، الذي طال عضو الأمانة الجهوية بجهة كلميم/السمارة، وهو يؤدي واجبه المهني، مساء الأحد 08 يونيو الجاري، من طرف السيد باشا المدينة، الذي تجاوز القانون الجاري به العمل تجاوزا سافرا، وضرب عرض الحائط مقتضيات الفصلين 27 و 28 من دستور المملكة المغربية وما جاء به من حقوق، بحيث وجه إهانة بليغة للزميل المشار إليه أعلاه، ومن خلاله إلى النقابة التي يعمل تحت لوائها، رغم تقديم بطاقة هويته، التي لم تمنع الباشا من التماذي في غيه وعرض عضلاته، بحيث صاح أمام المألا: "هذه نقابة الأوباش، أنا لا أعترف بها"، الشيء الذي يدفعنا كنفقاة مهنية وطنية، تمتلك الشرعية القانونية، إلى التساؤل عن الدوافع الخلفية التي جعلت رجل سلطة المفروض فيه حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين، يقوم بهذا الفعل الشنيع، الذي استنكره كل الحاضرين، والذي لا يدع مجالاً للشك أنه تعامل لا يمت للديمقراطية بصله، ولا يخدم الصالح العام في شيء، وهو ناتج عن طريقة وضع الرجل الغير مناسب على هرم المسؤولية. وإذ تستنكر الأمانة العامة للنقابة بشدة هذا السلوك السلطوي، الذي يتعارض مع أبسط قوانين الوطن، ويعود بنا إلى النهج الذي اعتقدنا أنه ذهب بلا رجعة، في ظل العهد الجديد والدستور الجديد، الذي ربط المسؤولية بالمحاسبة، وسياسة القرب واحترام الحقوق الفردية والجماعية التي أشير إليها أعلاه، وعدم الشطط في استعمال السلطة، وضرورة احترام المؤسسات،

فإننا في الأمانة العامة للنقابة، وكافة الفروع المنضوية تحت لوائها عبر كل جهات الوطن، متأكدون أن مثل هذه التصرفات اللامسؤولة ستغضب لا محالة الجهات الوصية، لأنها بكل بساطة سلوكيات من يحن إلى العهد البائد، وتجاوزات لم تعد مقبولة، ولأنها في الحقيقة تضرب استقرار المغرب حقوقيا وسياسيا، وبخاصة لما تحدث في مناطقنا الجنوبية، كما تشوه سمعة الوطن، التي لازالت مستهدفة من مناورات الخصوم، سواء في الداخل أو الخارج .. وتضرب في العمق مجهودات النقابة المستقلة للصحافيين المغاربة، ومبادراتها الرامية إلى دعم قضية الوحدة الترابية.

وفي ظل إستمرار هاته التجاوزات، التي تضرب في الصميم قيم الديمقراطية، والماسية بأهم مبادئ حقوق الإنسان، والتي أبطلها بعض رجالات السلطة، الذين لم يستوعبوا بعد، المفهوم الجديد للسلطة، الذي أعلن عنه جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله في خطابه السامي بالدار البيضاء في 13 أكتوبر 1999، وما زالوا ينظرون في زمن المغرب الجديد، مغرب التغيير، ومغرب دولة الحق والقانون إلى المواطنين نظرة دونية، ولم يترسخ في أذهانهم أن الإدارة التي يمثلونها اليوم، تعد في كل دول المعمور الديمقراطية مجرد سلطة عمومية في خدمة المواطنين، ولم تعد أبدا تلك الإدارة التي كانت تشبه الضيعة، التي كان يتصرف فيها السلطويون كما يتصرف صاحب الدابة في جبلها، يطلقه متى شاء ويشده متى يشاء.

وعليه، وفي الوقت الذي لا تزال فيه ثقافة المسؤولية لم ترسخ بعد في أذهان العديد ممن أنيط بهم تدبير شؤون الإدارة الترابية، تلمس الأمانة العامة للنقابة المستقلة للصحافيين المغاربة، من السيد وزير الداخلية بصفتها المسؤول الأول على القطاع، التدخل بسرعة لإعادة الأمور إلى نصابها، وحث موظفه في الإدارة الترابية (المعني بالأمر) على التراجع عن مثل هذه المعاملات، التي لا تمت للمسؤولية بصله، والتي لا تخلق إلا المزيد من حالات النفور لدى المواطنين من الإدارة المغربية، وإبلاغه أن "من يهين هيئة منظمة يعاقب بالحبس والغرامة"، وفي نفس الموضوع، تتوجه الأمانة العامة للنقابة ببناء إلى السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة، من أجل التدخل من جانبه لإنصاف عضو فرع كلميم/السمارة، الذي أهينت كرامته من طرف باشا المدينة .. أما بالنسبة للنقابة المستقلة للصحافيين المغاربة، فإنها تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ كل الإجراءات التي يخولها القانون، للدفاع عن كرامتها، والوقوف بشكل صارم في وجه كل من تسول له نفسه المساس بحقوق الصحافيين.

نسخة موجهة إلى السادة:

وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة

وزير الداخلية

**رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**

والي جهة كلميم السمارة

عامل إقليم طانطان

## الكيجل: كنا نتمنى عدم اعتماد المحكمة العسكرية في حالة السلم

3/2/11

يلي العايد

كون مشروع القانون لم يكن متضمنا كناقش بالحوار الوطني حول منظومة العدالة. مدير المومني عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قال إن الدراسة المقارنة التي قام بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان كانت غير انتقائية. استقصائية روعي فيها استعداد تجارب الدول التي مرت من مراحل مثل المراحل التي يمر المغرب بها. موضحا أن خيار توحيد المسطرة خيار يعود للمشرع، مشيرا إلى أن ما يهم المجلس هو استفادة المتقاضين من المحكمة العسكرية والمحاكم الأخرى بشكل متطابق.

العلوم الجنائية على التساؤل حول الداعي للاحتفاظ بالمحكمة العسكرية في مرحلة السلم، وكذا عن مدى الضمانات المتحققة للنيابة العامة للحفاظ على استقلاليتها، كما تسأل عن مدى تحقيق النزاهة والإنصاف في التحقيق، والحفاظ على استقلالية القضاء. وأوضح بورلافة عن وجود تحد أمام المحكمة العسكرية يتمثل في إشكالية الولوج حيث أن مقرها سيظل في الرباط، كما عبر بورلافة عن تخوفه من الزواجية المساطر بين المحكمتين المدنية والعسكرية، كما استغرب

اعتبر مشروع قانون المحكمة العسكرية خطوة تبعث على التفاؤل خاصة بعد تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان. من جانبه أوضح محمد بورلافة منسق ماستر العدالة الجنائية والعلوم الجنائية بكلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية بقاس أنه كان من المفروض أن يكون المشروع تابعاً من إرادة حكومية، أو يكون من نقاش وطني حول العدالة، لكن مسطرة إعداده جاءت بمقترح من المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وشدد بورلافة رئيس مجموعة البحث في

قال عبد القادر الكيجل النائب عن حزب الاستقلال منسق لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب أن فريقه بالمجلس، كان يأمل أن لا تكون المحكمة العسكرية إلا في حالة الحرب. لكنه في المقابل وخلال اللقاء الدراسي حول القضاء العسكري، الحكامة الأمنية واستقلال السلطة القضائية، الذي عقده فريق الاستقلال بمجلس النواب أول أمس الثلاثاء،



## المغرب يستعرض تجربته في العدالة الانتقالية بتونس 13:18 2014/06/11

خلال المؤتمر الدولي لتنصيب "هيئة الحقيقة والكرامة" بتونس، كان المؤتمرون على موعد مع التجربة المغربية في العدالة الانتقالية **حيث التقى السيد ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان عرضا** حول مسارات المغرب في تصفية تركة الانتهاكات لحقوق الإنسان وما أكبتها من اصلاحات مؤسسية لتدعيم منظومة حقوق الإنسان على المستوى التشريعي وكذلك المؤسساتي، وأكد اليزمي أنه "ما كان للمملكة المغربية أن تنخرط في مسار العدالة الانتقالية لولا تلاقي الإرادة الملكية، وطموحات الطبقة السياسية ومكونات الحركة الحقوقية للعمل على معالجة سلمية وتوافقية لتبعات النزاعات السياسية التي شهدتها التاريخ المعاصر للمغرب، وللاثر الثقيل للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان". وبعد أن توقف عند التوجهات العامة التي توطر التجارب المشتركة للعدالة الانتقالية في العالم، واختلاف تفاعل كل دولة مع هذه التوجهات حسب الخصوصيات المميزة لمجتمعها تاريخيا واقتصاديا وسياسيا، أوضح أن للتجربة المغربية مجموعة من القيم المضافة، سواء في مجال جبر الاضرار، خاصة في مجال جبر الضرر الجماعي، أو في ما يتعلق بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي "في تحليل ما جرى من عنف سياسي" إضافة إلى إسناد مهمة تتبع توصيات هيئة الانصاف والمصالحة من قبل جلالة الملك الى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

وذكر السيد اليزمي في هذا السياق أن حوالي 17 الف و776 ضحية وذوي الحقوق استفادوا من التعويض المادي، من ضمن أكثر من 20 ألف طلب قدم لهيئة الانصاف والمصالحة، كما استفاد 13 الف و481 من هؤلاء من التأمين الصحي، و1231 منهم من الادماج الاجتماعي، في حين استفاد 540 ضحية من التسوية الادارية والمالية. وفي ما يتعلق ببرنامج جبر الضرر الجماعي أوضح السيد اليزمي أن المجلس أشرف على تتبع، علاوة على تنفيذ 130 مشروعا ب11 اقليم بالمغرب، تمحورت حول أربع محاور رئيسية تتمثل في دعم القدرات التنموية للفاعلين، والحفظ الايجابي للذاكرة، وتحسين شروط عيش السكان، والنهوض بأوضاع النساء والاطفال.

## دموع "بديدة" تفتتح مهرجان المسرح الحساني بأكادير

الخميس, 12 يونيو 2014 02:35

تحدث المتحدثون وألقيت الكلمات ثم أعلن عن لحظة التكريم، في حفل افتتاح الدورة الثانية من مهرجان المسرح الحساني بأكادير، صباح أمس الأربعاء، صعد حسن بديدة الذي ألقى بدوره النقاد في فيلم "هم الكلاب" الى خشبة وبعد إهدائه باقة ورد وتذكارات المهرجان وبورتريه مرسوم بمداد أسود، طلب الممثل النحيف الميكروفون لإلقاء كلمة بالمناسبة. لم يكن لا متكلفا في كلامه ولا في حركاته فوق ركح التكريم.

دموع بديدة تفتتح مهرجان المسرح الحساني بأكاديرقال حسن بديدة لجمهور مدينته، الذي حج الى قاعة العروض بفندق الأمويين، إن من يجب شكره هي تلك المرأة التي عانت لوحدها والتي كلما زارها يجد الأبناء وقد كبروا، درسوا، ناموا و إطمأنوا.. بديدة احتفى بزوجه ومن خلالها يقول إنه يحتفي بزوجات كل الفنانين "الله يحسن عوانهم راه هو ما اللي كايكلو الدق.." حسب تعبير المكرم الذي عانق زوجته فوق خشبة قاعة العروض، عنقا حارا، قبل أن يطلق الزوجان العنان لدموع رفعت من إنسانية اللحظة. الى جانب بديدة تم تسليم مصطفى التوبالي، مؤسس المسرح الحساني كما يوصف، نفس الدرع واللوحه والباقة من يدي ثريا جبران، المسرحية والوزيرة السابقة للثقافة وحرورية إسلامي عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المؤسسة الشريك للمهرجان، كما تم تكريم محمد الجهم، الغائب عن التظاهرة والذي قال في اتصال مع المنظمين أنه غاب "لظروف خاصة وخاصة جدا".

**محمد الصيار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، قال في كلمته أن المجلس يدعم هذه التظاهرة التزاما منه بدعم الحقوق الثقافية كما جاء بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان خاصة وثيقة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ثم البرتوكول الملحق. إسماعيل العنطرة، مدير المهرجان، اعتبر في كلمته أن المهرجان الوطني للمسرح الحساني تظاهرة تتوخى التعريف بالثقافة الحسانية من خلال المسرح و تقوية جسور التواصل بين الفنانين المسرحيين الحسانيين و باقي الفنانين من مختلف جهات المغرب بالإضافة الى دعم اللهجة الحسانية في الانتاجات الفنية الوطنية "فالمسرح حاضن لكل الألسن و الثقافات" يقول مدير التظاهرة.

ثريا جبران لم تخفي سعادتها باختيارها رئيسة للجنة التحكيم، صاحبة "بوغابة" أظهرت حضور الفنانة المسرحية فيها حين طالبت تقني القاعة بزيادة الإنارة الخافتة واختيار ميكروفون على خشبة دون آخر، قبل تقديمها لأعضاء لجنة التحكيم المكونة من أحمد مسعاية، المدير السابق للمعهد العالي للفنون الدرامية و التنشيط الثقافي و نعيمة زيطان، المخرجة و الأستاذة بنفس المعهد و ميلود بوشايد الاستاذ الجامعي المتخصص في المسرح الحساني و احمد مولود ولد دايداه، الاستاذ الجامعي بنواكشوط ومدير مركز الدراسات الحسانية وعبد اللطيف الطيبي الإذاعي بإذاعة العيون الجهوية بالإضافة الى محمد المختار الداو، الفاعل المسرحي الحساني، ليتفرغ الجمهور للرقص على إيقاع أغاني فرقة تغنت altبالصحراء.

يشار إلى أن التظاهرة تمتد من يوم 14 ماي الى 18 من نفس الشهر حيث سيشهد المهرجان عروضاً مسرحية و ورشات تكوينية ومائدة مستديرة بالإضافة الى أمسيات موسيقى وشعر حساني.

## يوم دراسي حول دور القضاء في حماية الحريات والحقوق الإنسانية

ينظم منتدى المعمورة للحقوق الإنسانية بشراكة مع **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط - القنيطرة** ومحكمة الاستئناف وهيئة المحامين بالقنيطرة، يوما دراسيا حول "دور القضاء في حماية الحريات والحقوق الإنسانية" وذلك يوم الخميس 12 يونيو 2014 بالمحكمة الابتدائية بسوق الأربعاء، ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال. وذكر بلاغ توصلت به بلاذنا بنسخة منه، أن برنامج اللقاء، الذي سيشهد مشاركة مختلف الفاعلين المهتمين، يتضمن جملة من المحاور أبرزها "أهمية القضاء في حماية حقوق الإنسان وتكريسها على ضوء المعايير الدولية والمستجدات الدستورية"، "العمل القضائي المغربي ودوره في حماية الحقوق والحريات"، "تجربة خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، الحصيلة والآفاق" و"دور المحامين ومساعدتي القضاء في تكريس منظومة حقوق الإنسان، وتكريس سمو القوانين الدولية في مهمة الدفاع". يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قام في إطار الإسهام في مسلسل إصلاح العدالة بإصدار جملة من المذكرات والدراسات والتقارير، أبرزها مذكرات حول المجلس الأعلى للسلطة القضائية والقضاء العسكري والمحكمة الدستورية والدفع بعدم الدستورية، دراسة حول ملائمة القانون الجنائي والمسطرة الجنائية مع مبادئ حقوق الإنسان ودراسة حول الطب الشرعي. كما نظم ندوة حول "إصلاح السلطة القضائية في إطار الدستور الجديد والمعايير الدولية" في مارس 2012، بالإضافة إلى تنظيم الندوة الثالثة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية حول "دور المؤسسات الوطنية في النهوض باستقلال القضاء" في نونبر 2007.

<http://bledna.com/%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A/>

## L'USFP a de tout temps milité pour des opérations électorales propres et transparentes

Le Bureau politique de l'USFP a tenu, lundi, sa réunion hebdomadaire dont l'ordre du jour a porté sur l'évaluation de la situation politique, la préparation des élections communales, le suivi des chantiers du parti, ainsi que d'autres questions à caractère politique et de droits de l'Homme.

Après avoir pris acte du rapport présenté par le Premier secrétaire, il a été décidé ce qui suit :

1- Après avoir débattu de la situation politique et des préparatifs des prochaines échéances qui confirment les tergiversations du gouvernement, censé ouvrir auparavant ce chantier comme il l'avait annoncé dans sa déclaration gouvernementale juste après sa nomination le 19 janvier 2012, en appliquant les dispositions de la Constitution, surtout le parachèvement du chantier des institutions représentatives, et après le mi-mandat électoral et l'échec essuyé par le gouvernement concernant ses engagements, aussi à quelques mois des élections, l'Exécutif ne déroge pas à sa stratégie excluant les partis d'opposition en particulier. Si le gouvernement d'alternance avait veillé à consolider le processus électoral, le gouvernement actuel œuvre à le faire échouer en s'abstenant d'ouvrir les chantiers de réformes concernant les prochaines élections. L'Union socialiste des forces populaires qui, de tout temps, avait milité pour des opérations électorales propres et transparentes veillera, en concertation et coordination avec ses alliés, à militer en vue de lancer le chantier des réformes.

2- La poursuite des chantiers organisationnels aux niveaux des provinces et des secteurs à travers le développement de l'action basée sur la planification et la programmation afin de s'ouvrir sur les différentes potentialités de la société. Il a été décidé, à ce propos, d'encourager la diversité et de drainer les compétences aux différentes structures organisationnelles en vue de les renforcer et de les développer. Le Bureau politique considère également que l'organisation des secteurs est une question vitale et un levier essentiel pour consolider les liens avec la société.

3- Salue le 9ème Congrès du Syndicat national de la presse marocaine qui constitue une étape réussie de cette instance qui défend la liberté et la démocratie au niveau de la presse et des médias. Il condamne en même temps les déclarations du ministre de la Communication et porte-parole du gouvernement sur les médias audiovisuels publics qu'il a qualifié de «bordel» témoignant ainsi de la volonté du PJD d'avoir la mainmise sur le secteur, quitte à le dénigrer et à porter atteinte à ses responsables et employés.

4- Suit l'affaire du décès du militant Karim Lachkar dans un commissariat de police à Al Hoceima et salue l'initiative des deux groupes socialistes au Parlement qui ont demandé au gouvernement d'élucider les circonstances de cette mort tragique et tenir informée l'opinion publique.

Après avoir pris acte des développements de cette affaire, particulièrement le rapport préliminaire de la section de l'AMDH d'Al Hoceima et l'élan de solidarité avec l'USFP et la famille du défunt exprimé au niveau local et national ainsi que par des forums à l'étranger, le Bureau politique réaffirme la persistance de l'USFP à dévoiler toute la vérité sur la mort du militant Karim Lachkar et considère que le fait de continuer à occulter cette affaire en la confinant dans le secret et d'empêcher la famille et l'USFP de s'enquérir des

[http://www.libe.ma/L-USFP-a-de-tout-temps-milite-pour-des-operations-electorales-propres-et-transparentes\\_a51130.html](http://www.libe.ma/L-USFP-a-de-tout-temps-milite-pour-des-operations-electorales-propres-et-transparentes_a51130.html)

documents et rapports d'investigations jusqu'à présent accentue les suspicions sur le décès de Karim Lachkar dans les locaux de police à Al Hoceima.

Dans ce cadre, l'USFP compte désigner un groupe d'avocats pour demander au parquet de la Cour d'appel d'Al Hoceima de lui délivrer des copies du rapport d'autopsie et des PV des investigations effectuées par la BNPJ considérant l'acquisition de ces documents comme un droit sacré de la petite et grande famille du défunt. Il a également imputé la responsabilité au ministre de la Justice de tout ce qui pourrait découler du refus de permettre au parti et à la famille du regretté de suivre le déroulement de l'enquête sur une affaire dont tous les éléments constitutifs sont devenus clairs : autopsie médico-légale, déclarations des témoins qui étaient en compagnie de la victime au moment de son arrestation et des éléments de la sûreté nationale en rapport avec ce dossier, présents tant au barrage de contrôle qu'au service de permanence. Le Bureau politique s'est adressé aux organisations des droits humains nationaux, **au Conseil national des droits de l'Homme** et à tous les esprits éclairés à adhérer à une campagne nationale en vue de demander de dévoiler toute la vérité sur le décès du militant Karim Lachkar et de déférer devant la justice quiconque serait impliqué dans cette affaire, à même de rendre justice à sa famille et son parti et éviter que de tels actes incriminés par les lois nationale et internationale des droits de l'Homme ne se reproduisent. Le Bureau politique exprime son étonnement à propos de la déclaration du ministre chargé des Relations avec le Parlement, Habib Choubani, qui s'est prononcé sur les résultats du rapport d'autopsie alors que l'affaire est toujours en cours devant la justice.

1145/38

# Cap sur Essaouira et ses Gnaouas

● La 17<sup>e</sup> édition du festival des Gnaouas et musiques du monde, prévue du 12 au 15 juin, démarre avec une programmation de qualité. Au menu, de beaux concerts avec de grands maalems.

Les musiques du monde se sont données rendez-vous à Essaouira, fières de rencontrer ses maalems et ses traditions jamais oubliées. Du 12 au 15 juin prochain, le Festival gnaoua et musiques du monde d'Essaouira célébrera sa 17<sup>e</sup> édition, fidèle à son esprit, un festival qui reflète l'âme authentique du Maroc, un festival qui place la fusion et la découverte au cœur de sa programmation musicale. Un festival enfin reconnu pour son originalité et son ambiance unique, un festival qui valorise la part africaine de notre identité et qui illustre notre attachement à toutes les cultures du monde. Pour cette 17<sup>e</sup> édition, aux côtés de 20 des plus grands maîtres gnaouas de différentes villes marocaines, les scènes d'Essaouira accueilleront le griot malien Bas-



sékou Kouyaté, le bassiste et jazzman qu'on ne présente plus : Marcus Miller, l'immense trompettiste Ibrahim Maalouf, la nouvelle star du reggae : le sénégalais Meta & the Cornerstones et la soul/folk issue des diasporas avec la somptueuse Ayo. Autre volet très attendu de cette 17<sup>e</sup> édition, le Forum du festival, créé il y a deux

ans en partenariat avec le Conseil national des droits de l'homme (CNDH), qui revient cette année pour une troisième édition avec pour thème «L'Afrique à venir». Ils viendront du Burkina Fasso, du Sénégal, du Mali, de France et du Maroc ; historiens, anthropologues, cinéastes, intellectuels, chercheurs feront du forum du

●●●  
**Les scènes d'Essaouira accueilleront notamment le griot malien Bassékou Kouyaté, le bassiste et jazzman Marcus Miller.**

festival «un espace d'échange ouvert, un véritable lieu de débat pour repenser le Maroc africain, son histoire et ces espaces où les relations humaines se sont forgées au-delà des frontières géopolitiques». Un programme costaud selon Neila Tazi la productrice du festival : «Aller doucement n'empêche pas d'arriver, mais il est temps de passer au palier supérieur, de capitaliser sur 17 années de travail pour aller encore plus loin par la fédération des synergies» et ces synergies sont perceptibles à vue d'œil puisque cette 17<sup>e</sup> édition est particulièrement riche. Expérience à vivre à partir d'aujourd'hui, pour un long week-end de musique, de fusions et de rencontres. C'est à Essaouira que cela se passe bien sûr... ●

PAR JIHANE BOUGRINE  
 j.bougrine@leseco.ma

## PERSONNALITÉS MAROCAINES EN HAUSSE (du 11 au 13 juin 2014)

MERCREDI, 11 JUIN 2014 16:00 ACTU-MAROC.COM



**SALAHEDDINE MEZOUAR:** Parti en Égypte pour représenter le souverain à la cérémonie d'investiture du nouveau président Al Sissi, le ministre des affaires étrangères et de la coopération a été invité par la même occasion par la chaîne de télévision privée égyptienne CBS pour un long entretien au cours duquel il a fait une prestation très remarquée.



**DRISS EL YAZAMI:** La semaine prochaine sera historique pour le parlement car pour la première fois de son histoire et conformément à la nouvelle constitution, le président du Conseil National des Droits de l'Homme viendra y dresser sans concessions, le bilan de son institution depuis qu'il a été porté à sa tête. Un moment très attendu par les députés.

**HOUSSEIN EL OUARDI:** Le ministre de la santé a tenu ses promesses sur la baisse sur le prix des médicaments est en vigueur depuis lundi dernier. Près de 1600 médicaments sont concernés par cette baisse qui a beaucoup soulagé les citoyens, surtout ceux dont les produits habituels sont prohibitifs. Une deuxième décision est prévue pour bientôt.

**ABDESLAM AHIZOUNE:** Il est non seulement l'un des patrons de l'une des plus grandes entreprises nationales, Maroc-Telecom, le premier opérateur téléphonique mais également le président de la fédération royale d'athlétisme. A ce titre, il a organisé avec succès un meeting international à Marrakech destiné à rejoindre le circuit prisé de la Diamond League.

**OTHMANE BENGELLOUN:** Le patron de la maison de production Public Prod peut se frotter les mains. Son émission sur Al Oula, Lalla Lâaroussa a fait un score historique à l'occasion de sa finale de la saison. Près de 9 millions de téléspectateurs l'ont suivie de bout en bout un nombre jamais atteint par une chaîne nationale. Un succès mérité.

Pour rejoindre la page facebook de votre journal actu-maroc.com, d'autres informations vous attendent, aimez la page en cliquant sur le lien ci-après: <https://www.facebook.com/pages/Actu-Maroccom/107076616014235?ref=ts&fref=ts>

<http://www.actu-maroc.com/le-barometre/en-hausse/15922-personnalites-marocaines-en-hausse-du-11-au-13-juin-2014.html>

## Parfaire le projet de loi relatif à la justice militaire

### Justice

Des universitaires et des militants des droits de l'Homme ont appelé, mardi à Rabat, à parfaire et à développer les dispositions du projet de loi relatif à la justice militaire.

S'exprimant lors d'un séminaire, organisé par le groupe istiqlalien de l'Unité et l'égalitarisme à la Chambre des représentants sous le thème « la justice militaire: la gouvernance sécuritaire et l'indépendance du pouvoir judiciaire », le président du groupe, Noureddine Modiane, a indiqué que cette rencontre, organisée en partenariat avec le Master en justice pénale et sciences pénales à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès, a pour objectif d'impliquer les universitaires et les militants des droits de l'Homme dans le débat sur la justice militaire, afin d'assurer la consécration du principe de la démocratie participative.

Selon M. Modiane, la question de la justice militaire, dont le projet de loi a été soumis au Parlement, revêt une grande importance en tant que passerelle vers la réforme du système judiciaire, la mise en application des dispositions de la Constitution et l'harmonisation des lois marocaines avec les instruments internationaux pertinents.

Pour sa part, le coordinateur du Master en justice pénale et sciences pénales, Mohamed Bouzlafa, a indiqué que la réforme de la justice militaire représente un des défis auxquels fait face le Maroc et un bond qualificatif dans la réforme du système judiciaire, qui constitue une demande pressante de la société civile et du mouvement des droits de l'Homme.

Et d'ajouter que l'organisation de cette rencontre réaffirme l'ouverture du Parlement sur l'université, la société civile et les organisations des droits de l'Homme, et représente une opportunité pour contribuer au débat sur le développement de l'action des tribunaux militaires.

De son côté, Nadir El Moumni, **du Conseil national des droits de l'homme (CNDH)**, a rappelé que le Conseil a été le premier à soumettre des mémorandums au gouvernement portant sur la révision de l'arsenal juridique régissant les tribunaux militaires, faisant savoir que cet intérêt n'était pas « circonstanciel », mais s'inscrit dans le cadres de ses efforts visant la promotion de la justice d'une perspective des droits de l'Homme et en conformité avec la conventions internationales.

<http://www.quid.ma/politique/parfaire-le-projet-de-loi-relatif-a-la-justice-militaire/>

## Sahara marocain : Renforcer le processus politique en vue de son règlement

La ministre déléguée auprès du ministre des Affaires étrangères et de la Coopération, Mbarka Bouaida, a souligné, mardi à Rabat, l'importance de se concentrer sur le processus politique pour le règlement de la question du Sahara marocain.

En réponse à deux questions orales sur «les développements de la première question nationale et l'évaluation de l'action officielle dans ce dossier» et «la résolution n 2152 du Conseil de sécurité de l'Onu sur le Sahara» présentées par les groupes Rassemblement national des indépendants et justice et développement à la Chambre des représentants, Mbarka Bouaida a indiqué que ladite résolution, saluée par le Maroc, a apporté nombre d'acquis pour le Royaume.

S'agissant des acquis de cette résolution, la ministre a cité le renforcement du processus politique de la question du Sahara en vue de son règlement, la consolidation de la dimension régionale du dossier, vu que ladite résolution a évoqué la situation dans la zone sahélo-saharienne, ajoutant qu'elle a également mis l'accent sur la pertinence de l'approche marocaine en matière des droits de l'Homme.

A cet égard, Mbarka Bouaida a souligné les résultats positifs réalisés grâce aux efforts soutenus déployés sous l'impulsion de S.M. le Roi Mohammed VI, rappelant qu'ils portent sur la réforme de la justice militaire, le renforcement de la coordination entre le gouvernement et le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** concernant la question des droits humains dans l'ensemble des régions du Royaume.

Le Maroc note avec satisfaction les différentes visites effectuées au Maroc par nombre de missions d'instances onusiennes chargées des droits de l'Homme (plus de 10), a-t-elle dit, citant comme exemple la visite récente de Navi Pillay, Haut-commissaire des Nations unies aux Droits de l'homme, sanctionnée par un communiqué «très positif» pour le Royaume, ainsi que celle de l'équipe technique du Haut-commissariat aux droits de l'homme dans les provinces du Sud, qui a salué, pour sa part, les acquis accumulés par le Maroc dans le domaine des droits humains.

En réponse à une autre question sur «la nécessité de porter intérêt à la situation des émigrés marocains», Mbarka Bouaida a affirmé que le gouvernement se penche sur la mise en place d'un cadre juridique pour le respect des droits des MRE et leurs familles, ajoutant que le Maroc a conclu des accords bilatéraux avec certains pays dans lesquels la communauté marocaine est établie et qui n'ont pas signé des conventions onusiennes relatives aux droits des immigrés.

<http://www.devanture.net/ar/news.php?id=134311>

## ESSAOUIRA EN TRANSE À PARTIR D'AUJOURD'HUI

12 JUIN 2014

Le coup d'envoi de la 17ème édition du Festival Gnaoua-musiques du monde sera donné aujourd'hui à Essaouira. Cet événement qui se poursuivra jusqu'au dimanche prochain, promet une expérience musicale unique, fruit d'un mélange harmonieux entre la richesse du patrimoine gnaoui et la diversité des musiques du monde pour plus de 30 concerts, répartis dans six lieux différents de la ville. Essaouira a toujours été une terre de dialogue entre les cultures, les religions et les civilisations.

Ancrée en Afrique et ouverte sur le monde, en célébrant l'héritage culturel des Gnaoua, la ville continuera de rendre hommage au berceau de l'humanité à travers son festival. «Lorsque le festival a débuté, l'un de ses piliers fondamentaux était la revendication des racines africaines de la culture maghrébine. A l'époque, c'était nouveau et la jeunesse marocaine s'y était immédiatement identifiée. Tout au long de ces 17 ans d'existence, cette identité africaine a été un axe fort, la colonne vertébrale sur laquelle s'est bâti notre événement », indiquent les organisateurs.

Fidèle à son esprit, le Festival Gnaoua-musiques du monde est un événement qui reflète l'âme authentique du Maroc, qui place la fusion et la découverte au cœur de sa programmation musicale, qui valorise la part africaine de l'identité marocaine et qui illustre l'attachement du Royaume à toutes les cultures du monde. Toujours inspirée de la terre d'Afrique et embrassant le jazz et les musiques du monde, la programmation de la 17ème édition sera encore une fois riche et diversifiée. Sur scène, les maâlems gnaoua joindront leur talent à celui des grands noms de la world et du jazz.

Le bal sera ouvert demain par l'union de trois artistes : le célèbre violoniste Didier Lockwood, le maâlem Hassan Boussou et le virtuose du ribab l'Amazigh Foulane. Venus d'horizons divers, ils ont fusionné leurs talents le temps d'une résidence artistique à Paris pour produire un spectacle inédit. Le jeune et désormais célèbre trompettiste Ibrahim Maalouf retrouvera la scène d'Essaouira après une expérience originale en 2008. Six ans après et des millions de fans en plus, son nom s'inscrit désormais en tête d'affiche des scènes musicales mondiales. Le bassiste et poly-instrumentiste Marcus Miller sera également au rendez-vous. Il jouera aux côtés du maâlem Mustapha Baqbou.

Maître de la basse, Marcus Miller est connu pour s'être sorti avec les plus grands, pour avoir produit des albums d'anthologie dont «Tutu» du célèbre Miles Davis, mais aussi pour son engagement humanitaire. Il vient d'être nommé artiste de l'Unesco pour la paix dont il deviendra le porte-parole pour la commémoration de la Route de l'esclave. Dans son dernier album «Renaissance», il célèbre «Gorée», l'île aux esclaves. Comme la musique gnaouie doit être préservée et promue, cette 17ème édition apportera, grâce à l'Association Yerma Gnaoua, son lot de nouveautés avec la diffusion de «L'anthologie des Gnaoua» qui aura nécessité trois années de travail. L'autre volet très attendu lors de cet événement est le Forum du Festival. Créé il y a deux ans en partenariat avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), ledit forum revient cette année pour une troisième édition avec pour thème « L'Afrique à venir ».

<http://www.flashinfo.ma/essaouira-en-transe-a-partir-daujourdhui/>

Historiens, anthropologues, cinéastes, intellectuels et chercheurs viendront donc du Burkina Faso, du Sénégal, du Mali, de France et du Maroc pour faire de ce forum un espace d'échange ouvert et un véritable lieu de débat pour repenser le Maroc africain, son histoire et ces espaces, où les relations humaines se sont forgées au-delà des frontières géopolitiques. « Le Maroc, seul pays d'Afrique aux frontières européennes, se situe dans un axe de premier plan, une porte d'entrée sur un continent d'aspiration. Quoi de plus légitime donc, à l'occasion du Forum du Festival, que de s'interroger sur cette autre histoire qui est la nôtre, celle de notre africanité et de nos liens profonds avec nos voisins de l'autre rive saharienne », déclare Neila Tazi Abdi, productrice et directrice du Festival. Et d'ajouter : « 17 ans après, nous rappelons les bases d'un débat qui nous a toujours interpellés et qui nous permettra aussi de mieux comprendre l'héritage culturel des Gnaoua. Car si notre volonté est d'éclairer sur notre histoire africaine pour mieux appréhender l'Afrique à venir, notre démarche permanente est de valoriser la force de la culture de notre continent qui s'exprime brillamment et naturellement par la musique».



## LA NUIT BLANCHE CINÉMA ET JUSTICE 3ÈME ÉDITION

📅 Du 20 June 2014 au 21 June 2014 📍 Rabat 👁 5 fois

L'association des rencontres méditerranéennes du cinéma et des droits de l'homme organise la 3ème édition de La Nuit Blanche sur le thème: Cinéma et Justice.

6 films documentaires et de fictions sont à l'affiche cette année.

- Le 20 juin, à partir de 21H sur l'Esplanade de la Bibliothèque Nationale du Royaume du Maroc (BNRM) une série de films sera projetée.
- Le 21 juin, à 16H00 à l'Auditorium de la BNRM, un débat aura lieu autour d'intervenants de renommée, sur deux thèmes : Justice transitionnelle et Justice sociale.

Sur l'esplanade de la Bibliothèque Nationale du Royaume du Maroc

Prévoyez une bonne couverture et un thermos de café !

*En partenariat avec le Centre cinématographique Marocain (CCM), le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et la Fondation Freiderich Ebert Stiftung.*

<http://www.hitradio.ma/radio/agenda/2014/06/11/la-nuit-blanche-cinema-et-justice-3eme-edition/>